TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/425
11 February 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثانية عشرة
أكرا، غانا
٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
البند ٨(ب) من جدول الأعمال المؤقت
القضايا الرئيسية في التجارة والتنمية والواقع الجديد في جغرافية الاقتصاد العالمي

ظهور الجنوب الجديد والتجارة بين الجنوب والجنوب كوسيلة للتكامل الإقليمي وفيما بين الأقاليم من أجل التنمية

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

شهد مطلع القرن الحادي والعشرين بشائر تسارع العولمة واتساع نطاقها على نحو غير مسبوق. وكان نهوض الجنوب الدينامي وحدوث توسع تجاري سريع فيما بين البلدان النامية جزءاً لا يتجزأ من هذا التوسع التجاري. ويشهد العالم حالياً تطور التجارة بين الجنوب والجنوب وتطور نماذج للاستثمار في قطاعات ومجالات كالمعادن والفلزات والوقود والتصنيع والخدمات ولوجستيات التجارة وتيسير التجارة على سبيل المثال. وكانت الأسواق هي التي توجه التفاعل الاقتصادي والتجاري بين الجنوب والجنوب خلال السنوات الأخيرة، مع قيام المؤسسات في الجنوب والشمال بربط أسواق الجنوب عن طريق شبكات داخل قطاعات الصناعات وفيما بينها. ومع تزايد تعامل مؤسسات من الجنوب مع بلدان نامية أخرى واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، سيزداد الفهم المتبادل لحتميات وشروط التنمية، وسيؤدي ذلك بدوره إلى مزيد من الاهتمام بإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق تكامل اقتصادي وتعاون مؤسسي أعمق. ويؤمل أن يعطي النمو المذهل الذي يشهده الجنوب زخماً جديداً لنمو الاقتصادي العالمي بشكل مستدام، وأن يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي تخفيف حدة الفقر. ويشكل ذلك منفعة عامة دولية ويعَد بسيناريو في مصلحة الجميع، ليس بالنسبة للجنوب فحسب، بل أيضاً بالنسبة للبلدان المتقدمة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ذلك أن الزيادة السريعة في الطلب من بلدان الجنوب تخلق فرصاً تجارية للجميع.

أولاً – مقدمة

١- إن الاقتصاد العالمي اليوم هو أكثر ترابطاً من أي وقت مضى عن طريق تدفقات التجارة والاستثمار. ومنذ عام ١٩٩٥، أصبحت التجارة العالمية في السلع تنمو بمعدل سنوي بلغ متوسطه ٧,٥ في المائة. وعموماً، زادت حصة البلدان النامية في التجارة العالمية للسلع من ٢٩ في المائة عام ١٩٩٦ إلى ٣٧ في المائة عام ٢٠٠٦.

٢- وأصبحت هذه البلدان النامية بمثابة محركات إقليمية وعالمية لنمو التجارة العالمية، وذلك بفضل الزيادة الكبيرة في طاقاتها الإنتاجية وتحت تأثير التنوع الهيكلي لاقتصاداتها وتجارتها. وقد تمكنت من تخسير مواردها الطبيعية التقليدية وقدراتها في مجال العمالة، ومن إيجاد قدرات جديدة وكبيرة في التكنولوجيا ورأس المال. كما يقوم الجنوب الدينامي بتطوير ملكيته لعلامات تجارية عالمية، وخصوصاً في مجالات محددة تتعلق بالتصنيع والخدمات والزراعة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه البلدان النامية في طريقها إلى أن تصبح، في مجالات حيوية كالغذاء والطاقة والأمن، جهات فاعلة رئيسية كمنتجة ومستهلكة في الأسواق العالمية.

٣- وأصبح الجنوب الدينامي – بما في ذلك الصين (كمركز تصنيع محوري على وجه الخصوص)، والبرازيل (كمركز محوري للزراعة والصناعات الزراعية خاصة)، والهند (كمركز محوري للخدمات بصفة أساسية)، بالإضافة إلى الصفين الأول والثاني من البلدان حديثة العهد بالتصنيع، وكذلك بعض البلدان الأخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية – هو القوة المحركة لزيادة الصادرات من البلدان النامية على العموم، وللتجارة فيما بينها (التجارة بين الجنوب والجنوب) على الخصوص. وزادت تجارة السلع بين الجنوب والجنوب إلى أكثر من ثلاثة أضعاف خلال عقد من الزمان ليس إلا، فارتفعت من ٥٧٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من تريليونَيْ دولار في عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٦، شكلت التجارة بين الجنوب والجنوب ١٧ في المائة من التجارة العالمية و٤٦ في المائة من إجمالي تجارة السلع في البلدان النامية. وشكل قطاع الصناعة التحويلية حوالي نصف التجارة بين الجنوب والجنوب، إلا أن قطاع السلع الأساسية، بما في ذلك الوقود، ما فتئ يزيد من التدفقات التجارية بين الأقاليم في الجنوب. كما يحتضن الجنوب المنتجين الرئيسيين في قطاع الطاقة ويأتي منه الطلب الجديد والكبير على الطاقة.

٤- وتنمو الصادرات العالمية في مجال التجارة الدولية في الخدمات بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية للسلع على السواء، إذ زاد إجماليها خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٦ من نحو ٤٠٠ مليار دولار إلى ٢,٨ تريليون دولار. ويستمر تسارع التجارة العالمية في الخدمات، ولا سيما خلال السنوات الأخيرة، وبلغ متوسط معدل نموها السنوي ١٢ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦. كما تبيّن التحليلات والتقديرات الأخيرة أن صادرات الخدمات بين الجنوب والجنوب، ومعظمها داخل الإقليم، تشكل في الوقت الراهن ١٠ في المائة من الصادرات العالمية للخدمات.

٥- وأصبح الجنوب الدينامي من الشركاء التجاريين الأساسيين بالنسبة للاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على السواء. وزادت الصادرات من البلدان المتقدمة إلى بلدان الجنوب بنسبة ٧٠ في المائة خلال العقد المنتهي في عام ٢٠٠٥، وكانت الزيادة بوتيرة مماثلة إلى حد كبير لوتيرة زيادة صادراتها إلى بقية بلدان العالم. ومن ناحية أخرى، زادت واردات البلدان المتقدمة من بلدان الجنوب خلال الفترة نفسها بنسبة هائلة بلغت ١٦١ في المائة، بينما بلغت نسبة وارداتها من بقية بلدان العالم ٩٧ في المائة. وفيما يتعلق بالبلدان التي تمر اقتصاداتها

بمرحلة انتقالية، فقد شهدت السنوات الأخيرة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) انفجاراً حقيقياً في تجارة السلع بين البلدان النامية وهذه البلدان. وبالتالي، زادت الصادرات من البلدان النامية إلى تلك البلدان بنسبة تجاوزت ٣٨٢ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦[(١)]. وبلغت نسبة زيادة وارداتها من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ١٢٣ في المائة خلال الفترة نفسها.

٦- والدور المتنامي الذي يؤديه الجنوب الدينامي يبرز بوضوح أيضاً في تدفقات الاستثمار العالمي. فالجنوب لا يقوم بتلقي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة فحسب، بل أصبح يشكل أيضاً وبصورة متزايدة مصدراً لهذه التدفقات. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج من بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فقد ارتفعت من ٦٥ مليار دولار في تسعينات القرن العشرين إلى ١٩٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، وباتت تشكل ١٦ في المائة من الإجمالي العالمي. وفي عام ١٩٩٠، كانت ستة فقط من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية هي التي سجلت أرصدة استثمار أجنبي مباشر متجه إلى الخارج بقيمة تجاوزت ٥ مليارات دولار؛ وبحلول عام ٢٠٠٥، تمكنت ٢٥ من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من تخطي تلك العتبة[(٢)].

٧- وتشهد الشركات عبر الوطنية في بلدان الجنوب زيادة من حيث عددها وحجمها الاقتصادي. وازدادت الأصول الأجنبية والمبيعات الأجنبية لأكبر مائة شركة عبر وطنية في البلدان النامية بنسبة تجاوزت ٤٠ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥. ويبلغ عدد العاملين في هذه الشركات ١,٩ مليون شخصاً في جميع أنحاء العالم. وتزداد سرعة انتشار الجيل الجديد من الشركات المتعددة الجنسيات، كما أنها تحصل على حصة متزايدة من الأنشطة الاقتصادية العالمية، وغالباً ما يكون ذلك عن طريق حصولها على علامات تجارية عالمية معروفة[(٣)].

٨- ومن الضروري في هذه المرحلة المحورية بالنسبة للاقتصاد العالمي، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار، تقييم الطريقة المثلى التي تمكن المجتمع الدولي من اغتنام هذه الفرصة السانحة التي يتيحها التحول الدينامي في أنماط التجارة والاستثمار لجعل العولمة أشمل مما كانت عليه، ولوضع النمو الاقتصادي العالمي على أساس أكثر قوة وتوازناً. ومما لا شك فيه أن الجنوب الدينامي قد أصبح، على حد قول الدكتور مانموهان سينغ، رئيس وزراء الهند "من المنافع العامة الدولية"، لأنه يوفر فرصاً جديدة لاستدامة النمو العالمي في وقت يسوده القلق بشأن بطء وتيرة الاقتصاد العالمي[(٤)].

٩- ويمكن أن يكون ظهور الجنوب الدينامي ونمط العولمة الحالي دليلين يُهتدى بهما في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي إلى إيجاد طرق، في إطار النتائج الإيجابية التي تحققت، لإعطاء دفعة للبلدان التي يبدو أنها لا تزال

---

(١) البيانات المتاحة في نظام المعلومات عن التجارة بين الجنوب والجنوب لدى الأونكتاد.

(٢) بيانات الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

(٣) الشركات المتعددة الجنسيات في الأسواق الناشئة. مجلة *The Economist*. العدد الصادر في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٤) "يدعو رئيس الوزراء إلى زيادة الصلات الاقتصادية بين الهند والصين"، نشرة صحفية، مكتب رئيس الوزراء، (http//pmindia.nic.in/pressrel.htm)، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

مهمّشة في الاقتصاد العالمي. فالنموذج الاقتصادي آخذ في التحول، وثمة تطورات واعدة، وإن كانت بطيئة. وعلى سبيل المثال، كان نمو صادرات أفريقيا بمعدل ثلاثة أضعاف إلى بقية بلدان الجنوب خلال العقد المنتهي في عام ٢٠٠٥ هو الأعلى دون أدنى شك مقارنة بجميع الأقاليم النامية. وفي مجال الاستثمار، تشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجنوب والجنوب جل تدفقات هذا النوع من الاستثمار نحو البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

ثانياً – ظهور الجنوب الدينامي بوصفه واقعاً جديداً في جغرافية الاقتصاد العالمي

ألف – التجارة في السلع بين الجنوب والجنوب

١٠- يتسم توسع التجارة العالمية في الوقت الراهن بسمات ملحوظة تتصل ببلدان الجنوب. فقد بلغ إجمالي صادرات السلع من جميع البلدان النامية ٣,٧ تريليون دولار في عام ٢٠٠٥، ويُقدر أنها بلغت ٤,٥ تريليون دولار في عام ٢٠٠٦[٥]. وحسبما ذُكر من قبل، فقد بلغت حصة الجنوب من صادرات السلع ٣٧ في المائة من التجارة العالمية في عام ٢٠٠٦. واكتسب صعود الجنوب الدينامي المزيد من حيث السرعة والنوعية والزخم خلال تسعينات القرن العشرين. وفي عام ١٩٨٥، لم تكن هناك بلدان نامية ضمن أكبر عشرة مصدرين في العالم. وفي عام ٢٠٠٥، تحولت الصين إلى المركز الثالث بعد أن كانت تحتل المركز الحادي عشر في عام ١٩٩٥، ودخلت سبعة بلدان أخرى ضمن المراكز العشرين الأولى (هونغ كونغ (الصين)، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، والمكسيك، ومقاطعة تايوان الصينية، والمملكة العربية السعودية، وماليزيا). وزادت الصادرات من البلدان النامية الأكثر دينامية من ١٣ في المائة من التجارة العالمية في عام ١٩٨٥ إلى ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٥، وبلغت ٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٦، بمتوسط نمو سنوي بلغ ٣,٥ في المائة في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٦[٦].

١١- وفي إطار التجارة بين الجنوب والجنوب، أصبحت بلدان آسيا النامية تشكل مركز الثقل لمعظم التدفقات التجارية. ففي عام ٢٠٠٦، بلغت صادرات آسيا ٨٦ في المائة من إجمالي الصادرات بين الجنوب والجنوب، وشكلت التجارة فيما بين البلدان الآسيوية نسبة ٧٨ في المائة منها. وعلاوة على ذلك، تتلقى آسيا، بوصفها أحد الأسواق، أكثر من نصف صادرات أفريقيا في إطار التبادل بين الجنوب والجنوب، وحوالي ثلث الصادرات من بلدان أمريكا النامية. وخلال السنوات الأخيرة، حدث ارتفاع كبير في واردات بلدان آسيا النامية من أقاليم أخرى، وخصوصاً من أفريقيا، وكان المحفّز لهذا الارتفاع هو إلى حد كبير الزيادة المهولة في الطلب على الطاقة والمواد الخام الصناعية. وكانت التجارة بين أفريقيا وأمريكا محدودة نسبياً، مع وجود دلالات واضحة تشير إلى تزايدها.

---

(٥) حُسبت القيمة استناداً إلى بيانات عام ٢٠٠٦ المتاحة في قاعدة الأمم المتحدة لبيانات إحصاءات تجارة السلع الأساسية. والبلدان الواردة في هذا التقدير تغطي ٨٦ في المائة من تقدير التجارة العالمية.

(٦) البلدان المشمولة هنا هي: الصين وهونغ كونغ (الصين) وجمهورية كوريا والمكسيك ومقاطعة تايوان الصينية وسنغافورة وماليزيا وتايلند وإندونيسيا والبرازيل والهند والفلبين وجنوب أفريقيا.

التجارة بين الجنوب والجنوب مفصلة بحسب الوجهات لعام ٢٠٠٦
(كنسبة مئوية من إجمالي التجارة بين الجنوب والجنوب)

	أفريقيا	الأمريكتان	آسيا
أفريقيا	**١,٤**	٠,٦	٢,٦
الأمريكتان	٠,٦	**٥,٨**	٣,٣
آسيا	٤,٣	٣,٩	**٧٧,٦**

١٢- وتتوسع التجارة بين الجنوب والجنوب أيضاً من حيث خليط الصادرات. وقد قامت جميع المناطق النامية بزيادة حافظة صادراتها في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥. ويشهد قطاع التصنيع القدر الأكبر من التبادلات التجارية داخل الجنوب. وشكلت السلع المصنعة كالسلع الكهربائية/الإلكترونية، والآليات، والمعدات الميكانيكية وأجهزة الحاسوب وأجهزة الاتصالات ٤٠ في المائة تقريباً من إجمالي التجارة بين الجنوب والجنوب في عام ٢٠٠٦، وذلك مقارنة بـ ٣١ في المائة قبل عقد من الزمان.

١٣- ومن قطاعات الصادرات الرئيسية بين الجنوب والجنوب، ولا سيما من أفريقيا، الوقود والمواد الخام الصناعية (ركاز المعادن، والمعادن القابلة للتأكسد، وما إلى ذلك). ويأتي الوقود في طليعة قطاعات الصادرات بين الجنوب والجنوب عند استبعاد البلدان الآسيوية حديثة العهد بالتصنيع. وتقوم جميع المناطق النامية بتصدير مواد خام صناعية، إلا أن النظر إلى هذا الأمر بصورة مفصلة أكثر يبيّن نوعاً من التخصص داخل هذا القطاع، ولا سيما من حيث كثافة العوامل. وعلى المستوى دون الإقليمي، تأتي غالبية صادرات ركاز المعادن من مناطق أفريقية دون إقليمية ومن منطقة الأنديز في أمريكا اللاتينية. أما المعادن القابلة للتأكسد التي جرت معالجتها بصورة أولية (كمنتجات الحديد والفولاذ شبه المصنّعة) فتأتي صادراتها من جنوب آسيا، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (بالإضافة إلى شيلي) في أمريكا الجنوبية، ومن الجنوب الأفريقي، وتأتي منتجات المعادن التي جرت معالجتها من شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا الوسطى.

١٤- والمنتجات الدينامية في التجارة بين الجنوب والجنوب، أي التي أظهرت حدوث زيادة هائلة (أكثر من ٥٠٠ في المائة) في إطار الصادرات بين الجنوب والجنوب في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥، تشكل إلى حد كبير جزءاً من القطاعات التالية: (أ) الركاز والمعادن (كالحديد والنحاس والنيكل والكوبالت والرصاص)؛ و(ب) الكيماويات العضوية؛ و(ج) الحديد/الفولاذ والمنتجات المعدنية الأخرى؛ و(د) البلاستيك؛ و(هـ) قطع غيار ومكونات أجهزة ميكانيكية وإلكترونيات؛ و(و) المعدات البصرية والمعدات الدقيقة (كالألياف الضوئية والعدسات والأجهزة التي يُستخدم فيها البلور السائل، وما إلى ذلك).

١٥- وانتشار المنتجات الدينامية عبر مختلف القطاعات المتصلة بعوامل - كثافة الإنتاج يبيّن أن كثير من البلدان النامية تقوم بزيادة قدرتها في مجال العرض، غير أنها بلغت مراحل مختلفة فيما يتعلق بتنويع المنتجات والصادرات، أي أنها بلغت مستويات إنتاجية مختلفة من حيث الجودة والتجهيز والتكنولوجيا والأسعار. ويتسم الجنوب، بوصفه أحد الأسواق، بأهمية خاصة فيما يتصل بتنويع صادرات البلدان المنخفضة الدخل، كالبلدان الأفريقية، نظراً إلى أن طلب بلدان الجنوب على الاستيراد من بعضها بعضا قد يستمر في الازدياد من حيث الحجم والتنوع.

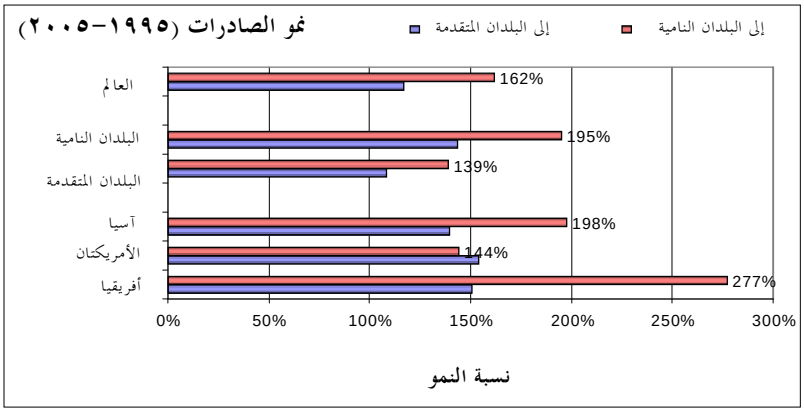

١٦- وتكشف دراسة أجراها الأونكتاد مؤخراً أن جميع المناطق دون الإقليمية النامية قد زادت مستوى تكاملها التجاري مع مناطق دون إقليمية أخرى في الجنوب شريكة في مجال التجارة خلال العقد المنتهي في عام ٢٠٠٥[٧]. كما تشير الدراسة إلى أن قدراً كبيراً من التجارة بين الجنوب والجنوب يحدث بين مناطق دون إقليمية معينة حتى إذا كان مستوى التكامل التجاري بينها متدنياً. وتكون مثل هذه التجارة بين مناطق دون إقليمية إما متقاربة جغرافياً (كمنطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى) أو متقاربة ثقافياً (كشمال أفريقيا وغرب آسيا)، أو بسبب وجود شبكات تجارية تقليدية (كجنوب آسيا وشرق أفريقيا).

باء - التجارة في الخدمات بين الجنوب والجنوب

١٧- ازدادت مساهمة قطاع الخدمات في در الدخل واستحداث الوظائف وإيرادات العملات الأجنبية زيادةً كبيرة خلال العقدين الماضيين. ففي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٦، ازداد نصيب الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بصورة مستمرة من ٦٥ إلى ٧٣ في المائة في البلدان المتقدمة، ومن ٥٠ إلى ٥١ في المائة في البلدان النامية. وتشكل الخدمات حالياً حوالي ٧٢ في المائة من الوظائف في البلدان المتقدمة و٣٥ في المائة في البلدان النامية.

١٨- ويقوم الجنوب بزيادة مساهمته في التجارة العالمية في الخدمات[٨]. وشهدت صادرات الجنوب من الخدمات توسعاً شديداً، إذ ارتفعت من ١٥٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٧٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. كما تحسن ترتيب البلدان النامية في مجال التجارة العالمية في الخدمات. وفي حين كان بلد واحد فقط من البلدان النامية ضمن أكبر البلدان المصدرة للخدمات في العالم عام ١٩٨٥ (المكسيك)، فقد ارتفع هذا الرقم إلى أربعة بلدان في عام ٢٠٠٥ (الصين وهونغ كونغ (الصين) والهند وسنغافورة). ومع ذلك، لا تزال التجارة في الخدمات مركزة في عدد قليل من البلدان النامية. وتستأثر أكبر البلدان النامية الـ ١٥ المصدرة للخدمات، ومعظمها في آسيا، بنسبة ٨٠ في المائة من جميع صادرات الخدمات من الجنوب.

---

(٧) مولينا سي. وشيروتوري م. (٢٠٠٧). *التجارة بين الجنوب والجنوب: التحقق من الواقع*. الأونكتاد (سيصدر قريباً).

(٨) دليل الإحصائيات، ٢٠٠٧، الأونكتاد.

١٩- ولا تزال خدمات النقل والسفر تشكل النسبة الرئيسية من صادرات البلدان النامية من الخدمات، إذ بلغت حوالي ٢٧ و٣٦ في المائة على التوالي من صادراتها من الخدمات في عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، فإن كثير من البلدان النامية تركز حالياً بصورة متزايدة على بناء القدرات في مجالي العرض والتصدير في قطاعات خدمات جديدة وناشئة تتسم بقيمة مضافة أعلى - تشمل أجهزة الحاسوب والمعلومات، والخدمات المالية والتأمين، وخدمات الأعمال التجارية، وهي تشكل مجتمعة أكثر من ثلث صادرات البلدان النامية من الخدمات التي بلغت قيمتها ٦٠٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٥. ويجري تيسير الكثير من الجوانب في هذا المجال عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٠- وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الجنوب تستهدف قطاع الخدمات بصورة متزايدة[٩]. وزادت حصة هذه الاستثمارات في قطاع الخدمات في الجنوب من ٣٥ في المائة من إجمالي التدفقات عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٥٠ في المائة عام ٢٠٠٤[١٠]. ويشكل رصيد هذا الاستثمار في البلدان النامية، الذي يبلغ حوالي ١,٢ تريليون دولار حالياً، ضعف قيمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع في هذه البلدان، ويمثل ٢٠ في المائة من إجمالي الرصيد العالمي من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في قطاع الخدمات. وخلال العقد المنصرم، أصبحت البلدان النامية نفسها من المصادر الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات. وارتفع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من هذه البلدان من ملياري دولار عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤[١١].

٢١- وتستأثر التجارة في الخدمات داخل الإقليم بمعظم التجارة في الخدمات بين الجنوب والجنوب، بينما تستأثر بنسبة ٥٧ في المائة، و٧١ في المائة و٩٤ في المائة من التجارة في الخدمات بين الجنوب والجنوب بالنسبة لأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وآسيا وأوقيانوسيا، على التوالي[١٢]. وللتجارة في الخدمات داخل الإقليم أهمية خاصة في بلدان آسيا النامية؛ حيث يتوجه زهاء نصف مجموع صادراتها من الخدمات إلى بلدان الإقليم نفسه.

---

(٩) *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٤، الأونكتاد.*

(١٠) *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧، الأونكتاد.*

(١١) *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٦، الأونكتاد*؛ تستبعد الأرقام أعلاه الاستثمار الأجنبي المباشر المقدم إلى المراكز المالية الخارجية.

(١٢) التجارة في الخدمات والآثار الإنمائية، ٢٠٠٧، مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد TD/B/COM.1/85; Dihel et al, التجارة في الخدمات بين الجنوب والجنوب، ٢٠٠٦، ورقة العمل رقم ٣٩ أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن السياسات التجارية.

التجارة في الخدمات على المستوى الإقليمي بالنسبة للبلدان النامية لعام ٢٠٠٢

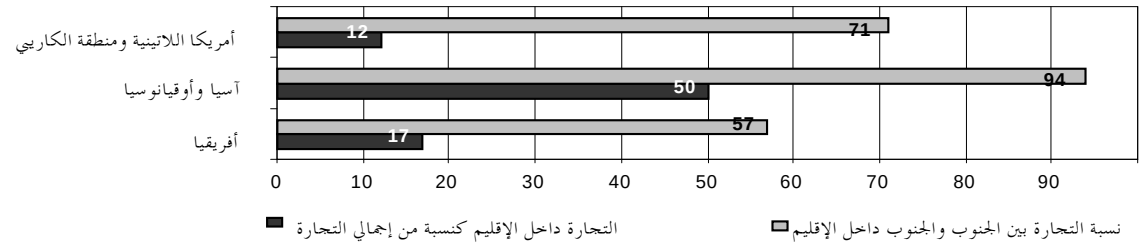

المصدر: الحسابات التي وضعها الأونكتاد استناداً إلى تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

جيم – محركات توسع التجارة بين الجنوب والجنوب

٢٢- حُددت عدة عوامل على أنها محركات رئيسية للتوسع الدينامي الأخير الذي شهدته التجارة بين الجنوب والجنوب. أولاً، إن الزيادة السريعة في مستويات الطلب على مختلف الواردات، وعلى الأسواق الجديدة في الجنوب، التي حفزها على وجه الخصوص النمو الاقتصادي السريع في الجنوب الدينامي، أصبحت توفر للبلدان النامية فرصاً سوقية جيدة ومستدامة. وثانياً، تشكل صادرات قطع الغيار والمكونات وما يتصل بذلك من خدمات حصة كبيرة من إجمالي التجارة بين الجنوب والجنوب، ويعكس ذلك الأهمية المتزايدة لمشاريع تقاسم الإنتاج في الاقتصاد العالمي، وهو ما تدعمه إلى حد كبير الشركات عبر الوطنية في بلدان الشمال، كما تدعمه مثيلاتها في بلدان الجنوب. وثالثاً، أدى تحسن الربط المادي عن طريق شبكات النقل إلى خفض تكاليف بعض المعاملات المتصلة بالتجارة فيما بين البلدان النامية.

١- الزيادة في الطلب والعرض داخل بلدان الجنوب

٢٣- كانت التجارة فيما بين البلدان الآسيوية حديثة العهد بالتصنيع هي إلى حد كبير المحرك للتجارة داخل الإقليم. وعلى المستوى دون الإقليمي، تشكل التجارة بين البلدان النامية في شرق وجنوب شرق آسيا وفيما بينها ٧٠ في المائة من إجمالي قيمة التجارة بين الجنوب والجنوب. كما تتزايد التجارة عبر القارات بين بلدان الجنوب الدينامي، ولا سيما في قطاع التصنيع.

٢٤- وتقوم بلدان الجنوب الدينامي أيضاً بزيادة الصادرات من البلدان النامية الأخرى، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، نظراً لزيادة طلبها على الطاقة والمواد الخام. فتحولها السريع إلى التصنيع، وزيادة حجمها السوقي وارتفاع قوتها الشرائية أدى إلى وجود حاجة كبيرة لاستيراد منتجات مختلفة من مناطق نامية مختلفة، مع مراعاة اختلاف التكلفة والربط بين الأسواق والإنتاج. وأصبح هذا التوسع الذي يدفعه الطلب في التجارة بين الجنوب والجنوب أكثر قابلية للاستدامة ويتسم بطبيعة قابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية، وخصوصاً بالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل، وذلك مقارنة بالتجارة التقليدية بين الشمال والجنوب مع الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة،

حيث كان المحفز الأساسي للصادرات هو إلى حد كبير الوصول التفضيلي إلى الأسواق الذي تتيحه الأسواق في بلدان الشمال[١٣].

٢- تزايد مشاريع تقاسم الإنتاج في الاقتصاد العالمي

٢٥- تبين دراسة أُجريت في عام ١٩٩٨ أن نحو ٣٠ في المائة من التجارة العالمية في الآليات ومعدات النقل كانت تتألف، حتى في ذلك الوقت، من قطع غيار ومكونات تحتاج إلى المزيد من التجهيز أو التجميع[١٤]. وتتزايد صادرات هذه السلع بمعدل أعلى بكثير من صادرات المنتجات الجاهزة للاستخدام من الفئات نفسها خلال العقد المنصرم.

٢٦- وأصبح تقاسم الإنتاج في الوقت الراهن من الطرق الشائعة لإنتاج جميع السلع الاستهلاكية تقريباً والتي تتراوح من الأطعمة المجهزة والملبوسات إلى السلع الإلكترونية والمعدات العالية الدقة. وبدأت أكبر موجات مشاريع تقاسم الإنتاج في البلدان النامية، ولا سيما في الجنوب الدينامي في شرق وجنوب شرق آسيا، وهي غالباً ما تكون جزءاً من شبكات تجارية ثلاثية الأضلاع (الجنوب - الجنوب - الشمال) لإنتاج قطع غيار ومكونات للسلع الكهربائية/الإلكترونية، والسيارات، وأجهزة الاتصالات، وأجهزة الحاسوب والدوائر الكهربائية. وكان تقاسم الإنتاج أيضاً من السمات الرئيسية للتجارة داخل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في أمريكا اللاتينية، وشمل معدات النقل على وجه الخصوص.

٢٧- وتقوم كثير من الشركات عبر الوطنية بدور رئيسي في التطور المستمر في مجال تقاسم الإنتاج. وكان البحث عن الكفاءة هو الباعث الرئيسي على تحويل الإنتاج إلى البلدان النامية منذ ثمانينات القرن العشرين، وذلك من أجل الاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج، ولا سيما تكاليف العمالة. كما كان الباعث على ذلك في الآونة الأخيرة هو البحث عن أسواق من أجل الاستفادة من الزيادة السريعة في طلب البلدان النامية نفسها على السلع المصنّعة. وفي العديد من الحالات، يقوم عدد من البلدان النامية في الإقليم نفسه بإنتاج قطع غيار ومكونات لمختلف مراحل الإنتاج، وذلك من أجل تحقيق وفورات حجم تؤدي بدورها إلى خلق شبكة إنتاج داخل هذا الإقليم النامي.

٢٨- كما أصبحت الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية نشطة في مجال تقاسم الإنتاج، وتحقق ذلك إلى حد كبير عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود. وتقوم المزيد من الشركات عبر الوطنية في الجنوب بتوسيع شبكاتها في مجالي الإنتاج والمبيعات على نطاق العالم. وفي عام ٢٠٠٥، كان القطاع الصناعي الأهم الذي عملت فيه أكبر مائة شركة عبر وطنية من البلدان النامية هو قطاع الأجهزة الكهربائية/الإلكترونية وأجهزة الحاسوب.

---

(١٣) Broadman H (2007). Connecting Africa and Asia. *Finance and Development*. International Monetary Fund, Vol.44, Number 2. June.

(١٤) Yeats A (1998). Just how big is global production sharing? World Bank Policy Research Working Paper 1871, World Bank.

٣- التحسن في مجالي تيسير التجارة والنقل

٢٩- إن هذه الزيادة الدينامية في التجارة بين الجنوب والجنوب ما كان لها أن تتحقق لولا شبكات الشحن العالمية، والإصلاحات التي شهدتها الموانئ والاستثمارات في الهياكل الأساسية للنقل. واستفادت التجارة بين الجنوب والجنوب من إنشاء شبكات شحن عالمية تربط طرق الشحن بين الشمال - الجنوب والشرق - الغرب عن طريق موانئ للشحن العابر. وأدى تحسن الربط إلى توفير البيئة التي تحتاجها كثير من البلدان لتحسين القدرة التنافسية العالمية لقطاعات الصناعة والتجار في هذه البلدان.

٣٠- أما الفائدة غير المباشرة لخدمات الشحن العابر بالنسبة للتجارة داخل الإقليم فتتضح في إعادة التنظيم الأخيرة لنمط عمل شبكة الشحن بين أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية والقارات الأخرى. وفي حين تعتمد بلدان المنطقة بمستوى أقل حالياً على الخدمات المباشرة مع الشمال، فإنها تحصل على خدمات أكثر تواتراً فيما بين الأقاليم وداخل الإقليم أيضاً، وتحصل على المزيد من الخيارات والبدائل التي توفرها شركات النقل المتنافسة عن طريق الربط بموانئ محورية إقليمية.

٣١- وقد كانت الممارسات والأنماط المتغيرة في مجال النقل، مقترنة بتطورات التجارة العالمية، وراء الزيادة الكبيرة في الطلب على الخدمات اللوجستية التي تقدمها الموانئ. وظهور ممارسات من قبيل نظام الربط عن طريق موانئ محورية - وما يترتب على ذلك من حاجة إلى عمليات شحن عابر، ونقل متعدد الوسائط وعمليات نقل من الباب إلى الباب - قد أدى إلى تغيير دور الموانئ البحرية وتحويلها إلى نقاط محورية ذات أهمية حيوية في القيام بربط نظم النقل الوطنية والدولية. وبالتالي، أصبحت الموانئ الفعالة جزءاً لا يتجزأ من الهياكل الأساسية المادية والإدارية لأي بلد. كما أدى تزايد فرص الاستثمار وتوقعات ارتفاع النمو إلى تشجيع المشغلين الطرفيين العالميين على تأسيس عملياتهم في بلدان نامية.

ثالثاً - تعزيز التكامل الإقليمي وفيما بين الأقاليم من أجل التنمية: مجالات تنسيق السياسات

٣٢- إن ظهور الجنوب الدينامي والنمو المذهل في مجالي التجارة والاستثمار بين الجنوب والجنوب، وذلك ما يُطلق عليه في كثير من الأحيان الجغرافيا التجارية الجديدة، يتيحان فرصة هامة تمكن دينامية الجنوب من الذهاب إلى أبعد من مجرد السعي إلى الحصول على موارد طبيعية وأسواق جديدة، لتسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان، بصرف النظر عن مستوياتها الإنمائية. وسيقتضي هذا الأمر رعاية مستمرة عن طريق سياسات فعالة ومتسقة لا يجري تنسيقها فيما بين البلدان النامية فحسب، بل أيضاً مع الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في إطار ثلاثي أضلاعه الجنوب - الجنوب - الشمال، ويشمل التجارة والاستثمار وسياسة المنافسة والسلع الأساسية والطاقة والغذاء والأمن والهياكل الأساسية وتنمية سوقيات التجارة الأخرى، وكذلك تيسير تمويل التجارة والآليات الاستشارية والمتعلقة بتسوية المنازعات.

٣٣- واتفاقات التجارة الإقليمية بين الجنوب والجنوب، بما في ذلك اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية وفيما بين الأقاليم قد تشكل أدوات هامة لإنشاء التجارة وللاستثمار والتنمية الإقليمية. وتواجه اتفاقات التجارة

الإقليمية بين الجنوب والجنوب تحديات تتعلق بترسيخ وتوسيع التدابير المتعلقة بالتكامل في قطاعات السلع والخدمات من حيث جودتها النوعية - وذلك على سبيل المثال عن طريق معالجة الحواجز غير التعريفية - وتوفير التغطية. وحتى الآن، تشمل الكثير من اتفاقات التجارة الإقليمية بعض قطاعات السلع والخدمات ولا تتناول الحواجز غير التعريفية، بينما لا يزال معدل اللجوء إلى هذه الاتفاقات متدنياً تماماً[١٥].

ألف - السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع

٣٤- لقد شهدت الحواجز غير التعريفية تخفيضاً كبيراً خلال العقود الثلاثة الماضية، وكان ذلك نتيجة للتحرير الأحادي الجانب والمفاوضات المتعددة المتعلقة بالتعريفات التي أُجريت إما على المستوى المتعدد الأطراف أو الإقليمي أو الثنائي. وفي عام ٢٠٠٦، كان المتوسط المقوّم تجارياً للتعريفات المطبقة فعلياً في العالم نحو ٢,١ في المائة. ومع ذلك، بقي متوسط الحواجز التعريفية فيما بين البلدان النامية أعلى منه في التجارة العالمية، وذلك على الرغم من إبرام العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية التفضيلية بين الجنوب والجنوب. وفي عام ٢٠٠٦، كان المتوسط المقوّم تجارياً للتعريفات المطبقة في التجارة بين الجنوب والجنوب ٤,٣ في المائة (كالتعريفات المفروضة فعلياً من جانب أحد البلدان النامية على الصادرات من بلد آخر من البلدان النامية)، وذلك مقارنة بالمتوسط المقوّم تجارياً البالغ ٢,٣ في المائة الذي تفرضه البلدان المتقدمة على الواردات من الجنوب. وإجمالاً، كانت نسبة ٧١ في المائة من التعريفات المفروضة على الصادرات من البلدان النامية تُفرض من جانب بلد نام آخر.

٣٥- وبناء على ذلك، يبدو أن ثمة فجوة بين الواقع التجاري (كالتزايد السريع في التدفقات التجارية فيما بين البلدان النامية بسبب التعاون الذي يتطور بشكل سريع داخل قطاع الصناعة) ودعم السياسات التجارية (كتحرير التعريفات فيما بين البلدان النامية، ولا سيما في حالة اتفاقات التجارة الإقليمية بين الجنوب والجنوب)، نظراً إلى أن الكثير من إنشاء التجارة يحدث على ما يبدو خارج نطاق هذه البلدان[١٦].

٣٦- وقام الأونكتاد مؤخراً بإجراء دراسة تبين أن المخاوف الأكثر شيوعاً المتصلة بتحرير التعريفات بين الجنوب والجنوب تعتبر هاجساً لا مبرر له - نحو الاعتقاد بأن أسواق البلدان ذات الدخل المنخفض قد تتعرض للإغراق بواردات قادرة على المنافسة من الجنوب الدينامي الأكثر تصنيعاً، ولا سيما الصين. وتشير الدلائل إلى أن تحرير التجارة بين الجنوب والجنوب سيؤدي في الواقع إلى تحقيق مكاسب في مجال الرفاه أكبر مما يحققه تحرير التجارة بين الشمال والجنوب، أو أي تحرير للتجارة على المستوى الإقليمي فيما بين البلدان النامية[١٧]. ويعود السبب إلى أن الواردات المتدنية التكلفة للسلع الاستهلاكية والأغذية تمكن المستهلكين الفقراء في البلدان النامية من

---

(١٥) انظر *اتفاقات التجارة والتجارة الإقليمية بين الجنوب والجنوب في آسيا*، دراسة مشتركة بين الأونكتاد والمنظمة اليابانية للتجارة الخارجية، ٢٠٠٨ (ستصدر قريباً).

(١٦) *أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاقتصاد العالمي ٢٠٠٦*، (LC/G-2341-P/1) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (٢٠٠٧).

(١٧) فوغازا م. وفانزيتي د. (٢٠٠٦). استراتيجية البقاء المتعلقة ببلدان الجنوب: إمكانيات التجارة فيما بين البلدان النامية. *قضايا سياساتية تتعلق بالتجارة الدولية والسلع الأساسية*. سلسلة الدراسات رقم ٣٣، الأونكتاد.

الحصول على هذه السلع التي لن تكون في حدود إمكانياتهم المالية لولا ذلك. وفي الوقت نفسه، ستقترن زيادة الصادرات القادرة على المنافسة من الصين بزيادة واردات الصين من الجنوب. وفي إطار سيناريو التحرير بين الجنوب والجنوب، ستستفيد بلدان نامية أخرى من هذه الزيادة في الواردات.

٣٧- وعلاوة على التعريفات، فإن الحواجز غير التعريفية كاللوائح التنظيمية التقنية، والمعايير واللوائح التنظيمية المتصلة بالصحة/الصحة النباتية، وتدابير ضبط الأسعار كإجراءات منع الإغراق، قد أصبحت هي أكثر الحواجز التجارية الباعثة على القلق في التجارة الحالية بين الشمال والجنوب. أما في مجال التجارة بين الجنوب والجنوب، فإن أنواع الحواجز غير التعريفية التي ارتُئي أنها تشكل عقبات تجارية رئيسية فتشمل الجمارك والإجراءات الإدارية المتعلقة بدخول السلع، والحواجز شبه التعريفية (كالرسوم والجبايات الإضافية)، والتدابير التنظيمية الأخرى التي تؤثر على الهياكل الأساسية والمؤسسات. ومع توسع خليط الصادرات بين الجنوب والجنوب، ظهرت أيضاً شواغل تتعلق باحتمال حدوث تضارب فيما يتصل بتزايد المعايير واللوائح التنظيمية التي تفرض على المنتجات الرئيسية المتجر بها فيما بين البلدان النامية.

٣٨- وفي حين تتزايد الأهمية النسبية للحواجز غير التعريفية كواحدة من أدوات السياسة التجارية، لا تتوفر المعلومات الشاملة المطلوبة لإجراء تحليل متعمق بشأن التأثيرات الفعلية لمختلف الحواجز غير التعريفية على التجارة والتنمية. وفي هذا الصدد، قام الأونكتاد مؤخراً، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى، بتحديث "نظام الأونكتاد لترميز تدابير مراقبة التجارة" بغية إدراج البنود ضمن الفئات الرئيسية من الحواجز غير التعريفية، وتوسيع نطاق فئات التدابير التقنية وغيرها من الفئات غير الرئيسية، وإضافة تدابير جديدة كالحواجز الإجرائية التي تعوق التجارة. ويجري هذا العمل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، ومركز التجارة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالاقتران مع هذه الجهود، أطلق الأونكتاد في نهاية عام ٢٠٠٧، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، مشروعاً تجريبياً يستهدف الحواجز غير التعريفية التي تؤثر على المصدرين والمستوردين في العديد من البلدان النامية.

باء – التعاون الإقليمي في مجال التجارة في الخدمات

٣٩- تقوم البلدان النامية بزيادة التجارة في الخدمات والتعاون بين الجنوب والجنوب، بما في ذلك عن طريق اتفاقات التجارة الإقليمية بين الجنوب والجنوب التي تشمل الخدمات، وذلك بغية تعزيز عدة أمور منها القدرات في مجال العرض، والتعاون المالي والترتيبات المؤسسية من أجل تيسير تجارة الخدمات. ويمكن أن تصبح اتفاقات التجارة الإقليمية بين الجنوب والجنوب، عن طريق توسيع تغطيتها لتشمل الخدمات، من العناصر الهامة في الاستراتيجيات الإنمائية للجنوب. ويشير أحد التقديرات إلى تحقيق مكاسب في مجال الرفاه بقيمة إجمالية تبلغ ١٣٠ مليار دولار نتيجة للتحرير التام للتجارة في الخدمات، وذلك ما يعادل تقريباً المكاسب الناتجة عن تحرير التجارة في السلع[١٨].

---

(١٨) دي ب. وهانسلو ك. (١٩٩٩). تحرير التجارة في الخدمات على المستوى المتعدد الأطراف. كامبيرا، اللجنة الاسترالية المعنية بالإنتاجية.

٤٠- وفي آسيا، يتزايد الزخم المتعلق بإدراج الخدمات في اتفاقات التجارة الإقليمية بصورة تدريجية مع تحول بعض البلدان الآسيوية إلى قوة عالمية في مجال التصنيع، كما يتزايد التسليم بأهمية القدرات الإقليمية في مجال الخدمات من أجل تقديم المزيد من الدعم للتجارة في ميدان الصناعة. وكانت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في طليعة المجموعات التي باشرت تحرير الخدمات في آسيا، حيث وقّعت اتفاق الرابطة الإطاري المتعلق بالخدمات في عام ١٩٩٥. أما الالتزامات الواردة في هذا الاتفاق والتي يُطلق عليها "الاتفاق العام الإضافي المتعلق بالتجارة في الخدمات" فتهدف إلى القضاء على القيود المفروضة على التجارة في الخدمات فيما بين الأعضاء في جميع الأساليب الأربعة لتقديم الخدمات في مجالي النقل الجوي والبحري، والخدمات التجارية، والبناء، والخدمات المالية، وقطاعي الاتصالات والسياحة. وتُستكمل التزامات التحرير باتفاقات اعتراف متبادل للخدمات المهنية، بما في ذلك الهندسة، والمحاسبة، والهندسة المعمارية، والمسح والتمريض، وبآليات تعاونية، كآليات تنمية الهياكل الأساسية.

٤١- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اعتمدت جماعة بلدان الأنديز، والجماعة الكاريبية، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ضوابط لتحرير تجارة الخدمات يتجاوز عمقها ونطاقها الضوابط التي وضعت حتى الآن بموجب الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. فعلى سبيل المثال، اعتمدت جماعة بلدان الأنديز التحرير الكامل للخدمات في عام ٢٠٠٦ وأزالت جميع التدابير المسجلة في قائمة الجرد باستثناء ما يتعلق بالمحتوى الوطني في الخدمات السمعية البصرية وشرط تأسيس شركات الخدمات العامة[١٩]. وحققت الجماعة الكاريبية تقدماً كبيراً في إيجاد سوق واحدة للخدمات. وقد حُررت جميع قطاعات الخدمات دون قيود في الجداول الوطنية في عام ٢٠٠٢. وقُلّص عدد القيود بصورة كبيرة داخل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

٤٢- وفي أفريقيا، أنشأت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي فريقاً عاملاً ليتصدر وضع إطار للتجارة في الخدمات. واعتُرِف رسمياً في إطار البروتوكول التجاري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بأهمية اعتماد سياسات عامة وتنفيذ تدابير تهدف إلى تحرير قطاع التجارة في الخدمات داخل الجماعة. وتعكف الدول الأعضاء في الجماعة على استكمال مشروع بروتوكول للخدمات يرمي إلى تحقيق قدر كبير من تحرير التجارة في الخدمات بحلول عام ٢٠١٥.

٤٣- وفيما يتعلق بالخدمات المالية، وضعت بعض اتفاقات التجارة الإقليمية بين الجنوب والجنوب ترتيبات مؤسسية لتعزيز مواءمة اللوائح التنظيمية والمعايير المتعلقة بهذا القطاع بصورة أكبر، فضلاً عن تدعيم القدرات الإقليمية وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في الأسواق المالية[٢٠]. وعقب الأزمات المالية التي شهدتها ثمانينات القرن العشرين، قامت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بتنفيذ نُهُج إقليمية لتنظيم الخدمات المالية عن طريق إنشاء لجنة إقليمية معنية بالمصارف.

٤٤- ويمكن أن توفر اتفاقات التجارة الإقليمية بين الجنوب والجنوب وسيلة واعدة في مجال حركة الأشخاص والعاملين من جميع مستويات المهارات بصورة مؤقتة في إطار تقديم الخدمات، وذلك بصورة تتجاوز الالتزامات

---

(١٩) حصلت بوليفيا على معاملة خاصة حتى عام ٢٠٠٩.

(٢٠) الآثار التجارية والإنمائية للخدمات المالية. (TD/B/COM.1/EM.33/3، ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧).

بموجب الأسلوب '٤' والعروض الواردة في الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، التي تعتبر محدودة النطاق والعمق وتركز عموماً على العمال المَهَرة. وتقدم بعض الجماعات الإقليمية بين بلدان الجنوب مبادرات محددة تتعلق بالعاملين في مجال الخدمات (كالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة بلدان الأنديز).

جيم - التعاون بين الجنوب والجنوب بشأن سياسات المنافسة

٤٥- تفتقر كثير من البلدان النامية إلى قوانين أو آليات تنفيذ فعالة في مجال المنافسة، وقد لا تتوفر لها الموارد أو الخبرة العملية لملاحقة الكارتلات الدولية قضائياً. وهذا الأمر يجعلها عُرضة لعدة أشياء منها الكارتلات الدولية أو الممارسات الأخرى المانعة للمنافسة لأن أسواقها الاستهلاكية الصغيرة نسبياً والقليلة العمق (من حيث كمية ونطاق المنتجات) يمكن أن تسيطر عليها شركات عبر وطنية عالمية مهيمنة.

٤٦- وحتى في الحالات التي قامت فيها بلدان نامية باعتماد قوانين وطنية للمنافسة وإنشاء وكالات وطنية معنية بالمنافسة، فقد تبيّن أنها غير ملائمة للتعامل مع عمليات الاندماج المانعة للمنافسة عبر الحدود. فالتشريعات المناهضة للممارسات المانعة للمنافسة التي تؤثر في التجارة الثنائية والتجارة الإقليمية بين الجنوب والجنوب يمكن أن تكون أداة فعالة تكفل ألا تؤدي هذه الممارسات إلى تبديد الفوائد الناتجة عن تحرير التجارة والاستثمار.

٤٧- وأحكام اتفاقات التعاون بين الجنوب والجنوب المتعلقة بالمنافسة يمكن أن تشمل جملة أمور منها (أ) اعتماد وإنفاذ ومواءمة قوانين المنافسة؛ (ب) معايير المنافسة القابلة للتطبيق على التجارة بين الأطراف؛ (ج) ضبط المعونة والإعانات المقدمة من الدول؛ و(د) الأحكام المتعلقة بالمساعدة التقنية.

٤٨- وفيما يتصل بالجوانب القانونية لهذه الأحكام، فإن كثير من اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة بين الجنوب والجنوب تتضمن فقط تدابير تتعلق ببذل "قصارى الجهد" لاعتماد قانون للمنافسة والمحافظة عليه وتطبيقه. وفي حالات نادرة، استخدمت اتفاقات التجارة الإقليمية لغة أكثر إلزاما من الناحية القانونية. وقد تتضمن أحكاماً تتعلق بالتعاون أو تنسيق أنشطة الهيئات المعنية بإنفاذ قوانين المنافسة لتغطية الحالات. ويمكن القيام في نهاية الأمر بإنشاء آلية مستقلة لتسوية المنازعات أو التشاور، أو هيئة تتجاوز حدود الولاية الوطنية يمكن أن تطبق قوانين المنافسة بصورة مباشرة على كيانات القطاع الخاص أو تعمل على الحد من تطبيق الإجراءات التصحيحية التجارية كمحاربة الإغراق.

٤٩- وهناك العديد من الطرائق فيما يتعلق بحالة التعاون القائم بين الجنوب والجنوب في مجال قانون وسياسة المنافسة: (أ) قانون منافسة يتجاوز الولاية الوطنية وتكون له أسبقية على القوانين الوطنية؛ (ب) التعاون في مجال إنفاذ سياسات المنافسة التي يمكن أن تُترجم إلى أحكام تتصل بآلية تعاون؛ (ج) توفير آليات، كالمساعدة التقنية، بغية وضع و/أو تعزيز قانون وسياسة المنافسة الوطنيين اللذين يهدفان إلى تدعيم التعاون.

٥٠- وستكون التكاليف المتصلة بإنفاذ أحكام المنافسة على الصعيد الإقليمي متباينة إلى حد كبير وفقاً للصلاحيات الحالية الممنوحة للسلطات المعنية بالمنافسة. وبالنسبة للبلدان النامية، قد تساعد المعاملة الخاصة

والتفضيلية في تحقيق التوازن السليم بين التكاليف والفوائد. ويمكن أن يؤدي التأخير أو الإعفاء أو تقديم المساعدة التقنية والمالية لصياغة وتنفيذ أحد اتفاقات التعاون الإقليمي إلى خفض هذه التكاليف.

٥١- وفي هذا السياق العام، لا بد من قيام المجتمع الدولي بمناقشة التحديات التي تواجه البلدان النامية فيما يتعلق باعتماد وتنفيذ القواعد الإقليمية للمنافسة. أولاً، تتطلب البلدان النامية الحصول على مساعدة تقنية "مفصّلة" من البلدان الأكثر خبرة، ومن المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة من أجل إعداد وتنفيذ القوانين الإقليمية المتعلقة بالمنافسة. وثانياً، ينبغي استخدام مجموعة مبادئ الأمم المتحدة بشأن المنافسة، مع مراعاة البُعد الإنمائي، ولا سيما الفرع 'واو'. وأخيراً، ينبغي أن تنظر البلدان المتقدمة في تطبيق "المجاملة الإيجابية" كأداة للتعاون الإقليمي والثنائي مع البلدان النامية، ولا سيما لمنع الكارتلات الأساسية، واستغلال الهيمنة، وعمليات الاندماج المانعة للمنافسة والتصرف بطريقة أحادية.

دال – التعاون في مجالات السلع الأساسية وفي قطاع الطاقة

٥٢- يشهد العالم "ازدهاراً في السلع الأساسية" منذ عام ٢٠٠٢، مع ظهور اتجاه تصاعدي قوي في الأسعار العالمية للسلع الأساسية. وتشكل الزيادة القوية في طلب البلدان النامية على الاستيراد، ولا سيما في الصين والهند وغيرهما من البلدان النامية الدينامية، أحد العوامل التي أدت إلى هذا التصاعد. وتوقعات تحسن الأسعار وزيادة الطلب بصورة مضطردة لفترة زمنية طويلة، ربما لعشر سنوات، منحا البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية فرصة للحصول على موارد مالية كافية لاستثمارها في برامجها المتصلة بالتنمية وتخفيف الفقر.

٥٣- إن تسخير الطفرة الراهنة في أسعار السلع الأساسية لأغراض التنمية عن طريق توليد استثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية وبناء القدرات المتصلة بالعرض هو مسألة ملحة بالنسبة للبلدان النامية والمجتمع الدولي. وبإمكان التعاون بين الجنوب والجنوب – بالإضافة إلى الجهود الدولية كمبادرة المعونة من أجل التجارة – أن يؤدِّي دوراً حاسماً في دعم عملية إجراء تحسينات في القدرة التنافسية في قطاعات السلع الأساسية التقليدية، والتنويع الرأسي والأفقي في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، والتخفيف مما تُحدِثه "صدمات" السلع الأساسية من أثر قصير الأجل على الصعيد الوطني.

٥٤- ويزيد طلب البلدان النامية على الطاقة زيادة كبيرة بسبب النمو السكاني وزيادة المتطلبات الاقتصادية لبناء الهياكل الأساسية، ومن بينها النقل والطاقة الإنتاجية في الزراعة والصناعات، والقدرة على المنافسة تجارياً. وستستأثر البلدان النامية بحلول عام ٢٠٣٠ بقرابة نصف مجموع الطلب على الطاقة.

٥٥- وفي ظل هذه الظروف، ثمة حاجة إلى تعاون معزز فيما بين البلدان النامية ومع الشركاء الإنمائيين، على أن يبدأ التعاون على أساس إقليمي. فمفهوم أن التعاون الإقليمي يؤدي دوراً هاماً في قطاع الطاقة ليس بجديد: فهو قد شكل أصلاً الأساس لبناء المؤسسات الإقليمية في أوروبا الغربية بعد الحرب. وإدارة الطاقة في الألفية الجديدة لا تتعلق بتناسب الإنتاج التقليدي للطاقة مع الطلب المتزايد فحسب، بل تتعلق أيضاً بوضع سياسات مبتكرة لزيادة فعالية الطاقة ودعم استكشاف واستخدام مصادر الطاقة البديلة.

٥٦- وفي آسيا على سبيل المثال، يجري العمل في إطار رؤية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٠ على وضع ترتيبات مترابطة تتعلق بالكهرباء والغاز الطبيعي داخل الإقليم. فأُطلقت مؤخراً مبادرة استكمال اتفاق الرابطة المتعلق بالأمن البترولي. وفي أفريقيا، بدأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التعاون الإقليمي في مجال الإمداد بالكهرباء في عام ٢٠٠٠ بإطلاق مشروع مجمع الطاقة في منطقة غرب أفريقيا. كما أُنشئ مجمع الطاقة في الجنوب الأفريقي بهدف أساسي هو توفير الإمداد بالكهرباء بطريقة موثوقة وبتكلفة معقولة في هذه المنطقة دون الإقليمية. وفي أمريكا اللاتينية، اشتمل مشروع البترول الأمريكي (بتروأميركا) الذي أطلقته جمهورية فنزويلا البوليفارية - بترول الكاريبي (بتروكاريبي)، وبترول بلدان المخروط الجنوبي (بتروسور)، وبترول بلدان الأنديز (بتروأندينا) - على ثلاث مبادرات الغرض منها: (أ) كفالة توريد البترول الفنزويلي إلى بلدان منطقة الكاريبي وسورينام وفق شروط مالية خاصة؛ (ب) توفير إطار لوضع مجموعة من الاتفاقات الثنائية بغية تعزيز التعاون والمشاريع المشتركة بين الشركات العامة للبترول والغاز الطبيعي التابعة لهذه البلدان من أجل الاستكشاف والاستغلال والتوزيع ومشاريع الإنشاءات المشتركة؛ (ج) الغرض منها أيضاً أن تشكل قاعدة للجمعيات الاستراتيجية التي تضم شركات البترول العامة في مجموعة بلدان الأنديز.

هاء - التعاون في مجال سوقيات التجارة

٥٧- خلال السنوات الأخيرة، أعطت كثير من اتفاقات التجارة الإقليمية بين الجنوب والجنوب أولوية عالية لقضايا تيسير النقل والتجارة. ففي آسيا على سبيل المثال، اعتمدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا خارطة طريق تهدف إلى إيجاد نقل بحري متكامل وقادر على المنافسة (آب/أغسطس ٢٠٠٧) وتضع إطاراً للتطوير التدريجي لموانئ وقطاع الشحن في بلدان الرابطة ليصبحا قادرين على المنافسة عالمياً ومتكاملين، وذلك عن طريق تنمية الهياكل الأساسية وتعزيز تحرير البيئة التنظيمية، ومواءمة المعايير وبناء الموارد البشرية والقدرات المؤسسية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يجري ربط السوق المشتركة لبلدان أمريكا الوسطى والجماعة الكاريبية وجماعة بلدان الأنديز والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي عن طريق نظم نقلها البري والبحري التي تمتلك شبكات نقل خاصة بها، وأُطر مؤسسية، وبرامج تنظيمية راسخة وخطط محددة لتنمية الهياكل الأساسية.

٥٨- وفي أفريقيا، أدخلت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي برنامج تيسير التجارة والنقل العابر الذي يتضمن تدابير وأدوات عملية تيسّر التجارة داخل المنطقة. واعتمدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بروتوكول الجماعة المتعلق بالنقل والاتصالات والأرصاد الجوية الذي يشجع على تنمية الخدمات المتعددة الوسائط ويدعم تطوير ممرات رئيسية للتنمية الإقليمية لتمكين الدول غير الساحلية من الوصول إلى البحر من دون عقبات.

٥٩- والأهمية الحيوية للربط بوسائل النقل من أجل تطوير وتعزيز التدابير التجارية التعاونية تنطبق أيضاً على التجارة فيما بين الأقاليم. فعلى سبيل المثال، كانت الروابط في مجال النقل في إطار مبادرة الهند - البرازيل - جنوب أفريقيا من القضايا الرئيسية التي جرى تناولها منذ تقديم المبادرة. وفي عام ٢٠٠٦، أُبرم في إطار هذه المبادرة اتفاق يتعلق بالنقل البحري يرمي إلى إيجاد إطار لتحسين الجوانب اللوجستية، وتدعيم قاعدة المهارات البحرية وتعزيز التدفقات التجارية الثلاثية.

رابعاً – تحقيق الفائدة القصوى من ظهور الجنوب الدينامي: دور الأونكتاد

٦٠- يقوم الأونكتاد منذ تأسيسه في عام ١٩٦٤ بدعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوصفه تكملة جوهرية للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويتعين على الأونكتاد مواصلة القيام بدور رئيسي وحيوي لتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية، فضلاً عن تعزيز تعاونها مع الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك في عدد من مجالات السياسات الجوهرية التالية.

ألف – التعاون الإقليمي وفيما بين الأقاليم في مجال سياسات التجارة والاستثمار

٦١- سيستمر تحرير التجارة الذي توجهه السياسات وتعزيز الاستثمار في القيام بدور حيوي في دفع التجارة والاستثمار بين الجنوب والجنوب على الصعيدين الإقليمي وفيما بين الأقاليم. وفيما يتعلق بالتجارة داخل الإقليم، توجد حاجة إلى تعزيز تحرير التجارة بين الجنوب والجنوب والاستمرار فيه، بما في ذلك عن طريق ترشيد اتفاقات التجارة الإقليمية بين الجنوب والجنوب وتنفيذها بصورة أفضل. ولا بد من استكمال تحرير التجارة الإقليمية عن طريق توفير التمويل ورأس المال لإنشاء الهياكل الأساسية المطلوبة للنقل الجوي وبالسكك الحديدية والبري والبحري، فضلاً عن وضع تدابير تعزيز الدخول إلى الأسواق كتلك المتعلقة بالمعايير والاختبار وتقييم المطابقة، علاوة على الاعتراف المتبادل بالمؤهلات. وثمة حاجة إلى الاستثمار في البحث والتطوير والتعاون التكنولوجي على الصعيد الإقليمي من أجل بناء الأساس العلمي والتكنولوجي للعلاقات الاقتصادية المستقبلية. أما الجيل الجديد من ترتيبات التعاون فيما بين أقاليم الجنوب كمحفل التعاون الثلاثي الذي يضم الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، فينبغي أن يمكّن البلدان النامية من تعزيز ميزاتها النسبية القائمة والمحتملة تجاه بعضها بعضاً وفي إطار علاقات التعاون الثلاثي الأضلاع بين الجنوب والجنوب والشمال[٢١].

٦٢- والنتائج الناجحة التي تمخضت عنها جولة المفاوضات الثالثة في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية الذي أطلقه الأونكتاد الحادي عشر تتسم بأهمية حيوية في هذا الصدد. ومن المتوقع أن يزداد طلب البلدان النامية الدينامي أصلاً على السلع وما يتصل بها من خدمات، عند قيام الأونكتاد الثاني عشر باعتماد أساليب النظام الشامل للأفضليات فيما يتعلق بتحرير معدلات التعريفات المطبقة مع إيلاء اعتبار خاص لأقل البلدان نمواً وللقواعد المطلوبة، وهو ما يستكمل اتفاقات التجارة الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية وبين الجنوب والجنوب.

٦٣- وفيما يتصل بالعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب، يوجد عدد متزايد من الاقتصادات المتقدمة التي تقوم حالياً بالدخول في اتفاقات تجارة حرة مع بلدان نامية أو مجموعات دون إقليمية في الجنوب. ويوجد جيل جديد من اتفاقات التجارة الإقليمية بين الشمال والجنوب التي تحل في بعض الأحيان محل الأفضليات التقليدية غير المتبادلة. ومن المهم جداً في هذا السياق أن تتيح الاتفاقات الجديدة وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق بصورة حقيقية وفعالة وبطرق إضافية، ولا يكون ذلك عن طريق خفض التعريفات فحسب، بل أيضاً بمعالجة

---

(٢١) بوري ل. (٢٠٠٧). الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا: الثلاثية الناشئة في الجغرافية الجديدة للتجارة الدولية. *قضايا سياساتية تتعلق بالتجارة الدولية والسلع الأساسية*. سلسلة الدراسة رقم ٣٥، الأونكتاد.

حواجز الوصول إلى الأسواق كالحواجز غير التعريفية، بما في ذلك تبسيط قواعد المنشأ، ولا سيما ما يتعلق منها بحكم المُراكمة على الصعيد الإقليمي أو بين الأقاليم (تجميع القيمة المضافة لمكونات المنتجات النهائية)، من أجل توسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية في مختلف مراحل الإنتاج وتنويع الصادرات. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن تصبح هذه الاتفاقات مؤاتية للتنمية تماماً ما لم تتيح أيضا حيّز السياسات الملائم والمرونة من أجل التنمية. كما ينبغي أن يكون الغرض من برامج المعونة من أجل التنمية هو دعم تكاليف تكيف البلدان النامية الناشئة عن تحرير التجارة والإصلاحات، بما في ذلك الناشئة عن اتفاقات التجارة الإقليمية بين الشمال والجنوب.

٦٤- ويمكن أن يسهم الأونكتاد، بما لديه من خبرة فريدة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية، في تحديد ورعاية نماذج جديدة من التعاون في مجالي التجارة والاستثمار داخل الجنوب تؤدي إلى "انتشار التنمية" و"مضاعفة التنمية". وفي مجال التجارة، من الضروري أن يواصل الأونكتاد الرصد المنهجي وإجراء البحوث المتعمقة والتحليلات بشأن الدروس المستفادة والممارسات الفضلى في مجال التجارة بين الجنوب والجنوب، فذلك قد يسهم في تكرار التجارب الإيجابية. ومن المهم على وجه الخصوص في هذا الصدد أن يقوم الأونكتاد بتطوير نظام معلومات يتعلق بالتجارة بين الجنوب والجنوب. ومن أجل تجميع معلومات شاملة عن الحواجز غير التعريفية التي تؤثر على البلدان النامية، سيواصل الأونكتاد عمله - بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التنمية الصناعية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - فيما يتعلق بتحديد وترميز المعلومات الجوهرية المتصلة بالحواجز غير التعريفية التي تؤثر على البلدان النامية.

٦٥- وأطلق الأونكتاد مبادرة لتشجيع الربط الشبكي بين اتفاقات التجارة الإقليمية المبرمة بين البلدان النامية عن طريق تقاسم الخبرات المتعلقة بأدوات التنمية الإيجابية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي. ولا بد من تعزيز هذه المبادرة لتكون بمثابة محفل لتبادل الخبرات بصورة منتظمة فيما بين اتفاقات التجارة الإقليمية بين الجنوب والجنوب. وفيما يتعلق بالتجارة في الخدمات بين الجنوب والجنوب، يقوم الأونكتاد بأعمال رائدة - مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على سبيل المثال - لوضع اتفاق إقليمي يتعلق بالخدمات استناداً إلى تقييم الخدمات والتفاوض بشأنها بصورة متعمقة.

٦٦- ويتعين على الأونكتاد أيضاً أن يكون بمثابة محفل لتعزيز وتيسير التجارة في السلع والخدمات بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٦٧- ومن المهم إتمام الجولة الثالثة من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية من أجل استدامة التجارة بين الجنوب والجنوب. ولا تزال مهمة الأونكتاد التي تحظى بالأولوية فيما يتعلق بالتجارة بين الجنوب والجنوب هي مواصلة تقديم خدماته للاتفاق المتعلق بهذا النظام وجولة مفاوضاته الثالثة.

باء - تقاسم الخبرات والأفكار بشأن "حلول الجنوب" للتحديات الإنمائية

٦٨- إن ظهور الجنوب الدينامي يحث أيضاً على تحسين مؤسسات الجنوب ووضع استراتيجيات متسقة تماماً من أجل الاستفادة من موارد الجنوب فيما يتصل بإقامة المشاريع ورأس المال والتكنولوجيا والعمالة. ومن المجالات

الهامة المتعلقة بالتعاون بين الجنوب والجنوب زيادة الوعي بالنماذج الإنمائية الناجحة، والممارسات الفضلى وتكرارها. وأدى التقدم التكنولوجي في السنوات الأخيرة، ولا سيما المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى أن تتمكن البلدان النامية من الوصول بسهولة أكبر إلى الخبرة العملية في مجالي الإنتاج والأعمال التجارية. ومع ذلك، لم يتحقق الكثير فيما يتعلق بتقاسم الخبرات المتعلقة بالوصول إلى "حل نابع من الجنوب" من شأنه تكملة الحلول العالمية ويكون مصمماً لمعالجة المتطلبات والظروف الخاصة ببلدان الجنوب، كتردي البيئة، والرعاية الصحية، والغذاء والطاقة والأمن، والفجوة الرقمية. وسيستلزم الأمر إنشاء مؤسسات فعالة لتقاسم الخبرات والنماذج على الصعيدين الإقليمي وفيما بين الأقاليم، وسيشمل ذلك مشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، يمكن لقاعدة معلومات واحدة مدمجة بين الجنوب والجنوب أن تحتوي على التجارب العملية للهند في مجال العقاقير قليلة التكلفة، عند محاولة إيجاد حل لمشكلة الرعاية الصحية في واحدة من المناطق النامية[٢٢].

٦٩- ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً فعالاً في تحديد طرق إيجاد وتسخير مثل هذا التعاون بين الجنوب والجنوب في عمليات نقل المعارف، وذلك عن طريق رعاية النماذج الجديدة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ومن المهم أيضاً إيجاد سبل جديدة للحوار فيما بين مؤسسات الجنوب ومع المؤسسات في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، في إطار تعاون ثلاثي الأضلاع، وذلك من أجل تعزيز الشراكات في مجالات التجارة، والاستثمار، والتمويل، والبحث والتطوير، وتطوير المشاريع، والتعاون التقني، والهياكل الأساسية للتجارة والنقل.

جيم - تعزيز أسواق رأس المال والتمويل في الجنوب

٧٠- أسواق رأس المال في الجنوب ليست متطورة بصورة كافية من الناحية العملية في المرحلة الراهنة، كما أنها غير متكاملة بشكل قوي فيما بينها أو مع الأسواق المالية العالمية. ويشكل هذا الأمر عقبة كبيرة تمنع شركات البلدان النامية، ولا سيما الصغيرة والمتوسطة الحجم، من الوصول إلى الأسواق الجديدة والدينامية في الجنوب والشمال على السواء.

٧١- وفي هذا السياق، يمكن أن تُعاد صياغة المبادرات كتلك المتعلقة بمصرف الجنوب، لجعلها مفاهيم إقليمية وبين الأقاليم. فمبادرة مصرف الجنوب (Banco del sur) التي أطلقتها عدة بلدان من أمريكا اللاتينية في عام ٢٠٠٧ (الأرجنتين، وإكوادور، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية) هي خطوة ملموسة نحو تعزيز التعاون المالي والنقدي بين هذه البلدان دعماً للتجارة والاستثمار والتنمية بصورة متبادلة. وبالمثل، يمكن لصندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية، الذي أُطلق في مؤتمر القمة الثاني للجنوب، أن يقدم دعماً مفيداً لاستدامة الدينامية بين الجنوب والجنوب.

---

(٢٢) فيدياناسان ر. (٢٠٠٨). نشرة أعدها الأونكتاد

٧٢- ويمكن لمبادرات كالشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية التي تُعزز تحت رعاية الأونكتاد أن تؤدي دوراً كبيراً في تدعيم التجارة والتمويل الإنمائي بين الجنوب والجنوب.

٧٣- وعلاوة على ذلك، فإن البلدان النامية كالصين وبلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط تحصل على المزيد من الاحتياطات النقدية وأصبحت لديها صناديق خاصة بها يُستفاد منها في الاستثمار بالخارج. وفي هذا الصدد، ينبغي إيجاد طرق لحفز الاستثمار من هذه الصناديق، وغالبا ما يكون ذلك في اقتصادات أخرى في الجنوب.

دال - تعزيز تيسير التجارة والوصول إلى خدمات النقل

٧٤- تقتضي التجارة بين الجنوب والجنوب حصول التجار على خدمات نقل ملائمة. ولا يزال حجم التجارة متدنياً في كثير من الطرق التي تربط بين بلدان الجنوب، وهو ما يؤدي إلى وجود خدمات نقل أكثر تكلفة وأقل تواتراً. والتحدي المطروح أمام واضعي السياسات هو إطلاق دائرة إيجابية تساعد فيها التجارة المتنامية على تحقيق وفورات حجم في مجال النقل، ويؤدي ذلك بدوره إلى تشجيع زيادة التجارة بين الجنوب والجنوب. ويمكن للأونكتاد أن يساعد في تحليل وتحديد فرص التعاون في مجال النقل بين الجنوب والجنوب داخل الإقليم وفيما بين الأقاليم.

٧٥- ويمكن لتدابير تيسير التجارة والنقل تقليل تكاليف المعاملات عن طريق تبسيط الإجراءات، وتعزيز القوانين واللوائح التنظيمية الموحدة، واستخدام التكنولوجيات الحديثة. وبالنسبة للمسائل المتعلقة بالجمارك، توجد حاجة إلى إجراءات استيراد وتصدير ونقل عابر سريعة وتتسم بالشفافية. ومن الأدوات الهامة لتحقيق هذه الغاية استخدام نظم آلية كالنظام الآلي للبيانات الجمركية "أسيكودا" الذي صممه الأونكتاد.

هاء - التعاون الثلاثي بين الجنوب والجنوب والشمال

٧٦- إن القوة الشرائية للجنوب الدينامي الآخذة في النمو أكثر من ذي قبل، والتي زادها التقدم الاقتصادي والزيادة السكانية، قد بدأت توفر الزخم المطلوب بصورة ماسة لنمو الاقتصاد والتجارة العالميين بصورة أكثر استدامة. ويبشر ذلك بسيناريو تفوز فيه جميع الأطراف - ليس الجنوب فحسب، بل أيضاً البلدان المتقدمة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية - لأن التوسع الاقتصادي السريع في الجنوب الدينامي يزيد الطلب على السلع ذات القيمة المضافة العالية وعلى الخدمات من هذه البلدان.

٧٧- ولا تزال سياسات الشمال في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية ذات أهمية حيوية. وحسبما ورد أعلاه، فإن اتفاقات التجارة الإقليمية بين الشمال والجنوب ينبغي أن تؤكد الشروط المعززة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق والدخول إلى الأسواق على السواء، وأن تتيح للشركاء الإنمائيين حيّز سياسات عامة ملائم وفقاً لاحتياجاتهم التجارية والإنمائية والمالية. وبخلاف ذلك، لن تكون مثل هذه الترتيبات التجارية الجديدة قابلة للاستدامة على الأمد الطويل. وفيما يتعلق بالمؤسسات ذات الصلة بالتجارة، فقد أصبح من الواضح أن إبداء تصورات البلدان النامية يُعد جوهرياً لتحقيق مصداقية وشمولية وفعالية حسن الإدارة الاقتصادية العالمية. كما تحتاج المؤسسات الدولية النقدية والمالية - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - إلى التكيف مع الواقع الجديد في التجارة والاقتصاد العالميين عن طريق السماح للبلدان النامية بالإسهام بصورة أكبر في عمليات اتخاذ القرار في هذه المؤسسات.

٧٨- والتحدي الأكبر المطروح أمام التعاون الثلاثي بين الجنوب والجنوب والشمال هو كفالة توزيع الفرص الجديدة والدينامية التي تتيحها التجارة العالمية توزيعاً عادلاً بين جميع الجهات صاحبة المصلحة. ويُلاحظ داخل الجنوب وجود تباين بمستوى يبعث على القلق بين البلدان النامية فيما يتعلق بما تحصل عليه من فوائد ناشئة عن العولمة. ويُعزى معظم ما تحقق من تقدم إلى أوجه التقدم الكبير الذي حققته العديد من البلدان النامية الدينامية. أما البلدان المتدنية الدخل، ولا سيما أقل البلدان نمواً، فهي لا تزال بانتظار الاستفادة من تزايد الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي.

٧٩- وفي الوقت نفسه، فإن الأداء التجاري المذهل الذي حققه الجزء الدينامي من الجنوب لا يعني ضمناً أن هذه البلدان النامية قد تغلبت على ما تواجهه بصورة متأصلة ودائمة من قيود وتحديات وضعف في مجالي التجارة والتنمية. ويكشف مؤشر الأونكتاد للتجارة والتنمية، على سبيل المثال، أن حتى بلدان الجنوب الدينامي لا تزال تعاني إلى حد كبير من انتشار الفقر على نطاق واسع ومن قصور خطير في الهياكل الأساسية، فضلاً عن أنها تعاني من أوجه قصور مالي وهيكلي ومؤسسي. كما أنها تواجه تحدياً مخيفاً يتمثل في جسر فجوة عدم المساواة داخل مجتمعاتها، وكفالة توزيع المكاسب التجارية والإنمائية على نطاق واسع يشمل النساء والفقراء في المناطق الحضرية والريفية.

٨٠- وفي هذا السياق العام، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم خلال الأونكتاد الثاني عشر بمناقشة وتحديد ووضع نموذج جديد للتجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي يهدف إلى تحقيق نتيجة إيجابية لفائدة الجميع في سياق الشمال - الجنوب والجنوب - الجنوب على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، ويشمل ذلك وضع برامج مصممة خصيصاً وتدابير تمكينية لتعزيز التجارة بين الجنوب والجنوب. والأسئلة الرئيسية التي لا بد من تناولها في هذا الصدد هي:

(أ) ما هو حجم وأهمية ظهور الجنوب الدينامي في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا على المستوى الدولي؟

(ب) ما هي الاستراتيجيات والتدابير السياساتية والأُطر المؤسسية التي ينبغي اعتمادها في النماذج المحتملة للتجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي في سياق الجنوب - الجنوب والشمال - الجنوب لجعل النمو الدينامي في الجنوب "ينشر التنمية" و"يضاعف التنمية" بصورة أكبر؟

(ج) في حين يعمل الجنوب على زيادة أوجه قوته فيما يتعلق بالعمالة والموارد الطبيعية، فضلاً عن الجمع بين ذلك وبين الحصول على رأس المال والقدرات التكنولوجية، ما هي الإجراءات المنسقة على الصعيد الدولي المطلوبة، ولا سيما في مجالات الوساطة الاقتصادية (كأسواق رؤوس الأموال والسلع الأساسية، والمؤسسات المالية، والأُطر اللازمة للأعمال التجارية ونقل المعارف التكنولوجية، ووضع المعايير، واللوائح التنظيمية المتعلقة بحركة العمالة، وما إلى ذلك) التي ستؤدي بنجاح إلى رفع القوة الاقتصادية الحقيقية للجنوب؟

(د) كيف يمكن ترشيد وربط وتوحيد اتفاقات التجارة الإقليمية واتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الجنوب والجنوب من أجل تحقيق الحد الأقصى للتأثيرات الإنمائية، بما في ذلك عن طريق شبكات تعاون في إطار اتفاقات التعاون الإقليمي بين الجنوب والجنوب؟

(هـ) كيف يمكن جعل النظام الشامل للأفضليات التجارية أداة فعالة لتحرير التجارة، وتيسير التجارة، والاستثمار بين الجنوب والجنوب على الصعيدين الإقليمي وبين الأقاليم؟

(و) كيف يمكن الاستفادة بصورة أكبر من الآليات المعقدة المتزايدة في مجال التجارة والاستثمار بين الجنوب والجنوب وتعزيز ما يعرف بتشكيلات "الأوز الطائر" الإقليمية/بين الأقاليم في مجال التجارة والاستثمار بين الجنوب والجنوب؟

(ز) يقوم الجنوب حالياً بتوليد فوائض رأسمالية والتحول إلى وجهة أكثر جذباً للاستثمارات، فهل سيصبح في المستقبل القريب مصدراً رئيسياً لرؤوس الأموال والاستثمارات؟

(ح) كيف يمكن للأونكتاد أن يقوم - من حيث ولاياته التقليدية والمستمرة وميزاته النسبية - بتطوير ووضع برنامج جديد للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؟

- - - - -